



التوفيق

- المدينة الفجر الشروق الظهر العصر المغرب العشاء
- دبي 05:19 12:33 06:33 15:55 18:27 19:41

بودكاست البيان

| م 07 مارس 2020 - 12 رجب 1441 هـ |

- الرئيسية
 - عبر الإمارات
 - أخبار وتقارير
 - حوارات
 - تعليم
 - حوادث وقضايا
 - علوم
 - ديارنا
- عالم واحد
 - حوارات
 - العرب
 - خارج الحدود
 - قضايا سياسية
 - حوادث
- اتجاهات
 - المعرفة
 - حوار الشرق الأوسط
 - رأي البيان
 - كلمة رئيس التحرير
 - مقالات
 - أبيجديات
 - أقول لكم
 - هات وخذ
 - كل أسبوع
 - من المجالس

- معكم دائما
- الأعمدة
- خط السنتر
- على فكرة
- حبر أبيض
- الاقتصادي
- السوق المحلي
- أسواق المال
- العالم اليوم
- الصفحة الأخيرة
- حوار
- سياحة
- شركات وأعمال
- الاقتصاد الإسلامي
- الرياضي
- بطولة أمم إفريقيا
- ملاعب الإمارات
- كل الألعاب
- فروسية
- ملاعب عربية
- ملاعب دولية
- حوار
- خط النهاية
- تمريرة
- فكر وفن
- الكتب
- ثقافة
- مرايا
- شرق وغرب
- سينما
- حوار
- الصفحة الأخيرة
- تراث
- البيان الصحي
- الرئيسية
- صحة وسعادة
- حوار
- العيادة الذكية
- الصحة الذكية
- ملف العدد
- الغذاء ألوان

- الداء والدواء
- مقالات ودراسات
- أنشطة وفعاليات
- الأخيرة
- حياة
- التقنية
- أجهزة ذكية
- عالم ذكي
- بودكاست
- المبوبة
- إكسبو 2020
- أخبار وتقارير
- حوارات
- الفيديو
- معرض الصور
- قصص

- الرئيسية
- اتجاهات
- مقالات

الدولة والحكومة



المصدر:

• حسين العودات

التاريخ: 28 مايو 2011

ما زال قسم كبير من الحكام والشعوب، في الجمهوريات العربية، يخلط بين الدولة والحكومة، وبين الحكومة والسلطة، خاصة بعد الانقلابات العسكرية في بعض البلدان العربية التي كانت تعانى توليها السلطة وتشكيل حكوماتها فور نجاح انقلاباتها وتعطى لهذه الحكومات سلطات لا حدود لها.

. وقد أدى ذلك إلى هيمنة الحكومة على الدولة والحلول محلها، وهيمنة السلطة العسكرية الانقلابية على الحكومة وتهميشه، وصار الأمر سابقة ما لبنت أن أصبحت تقليداً ثابتاً يشبه القانون، استباحت حسbe الحكومة الدولة وإداراتها ومؤسساتها وثرواتها وأموالها وصولاً إلى شعبها، وتعاملت معها على أنها ملكية خاصة، مباحة (وحلل زلال) للحكومة وأفرادها وحواشيهم وللسلطة رجالها.

وإذا كان الحاكم ديكاتوريأً أو شموليأً يصبح هو الأمر الناهي، والمملك المطلق، الذي لا يُسأل ولا يُحاسب، ولا تتعذر حقوق الشعب لدى الدولة ومؤسساتها وثرواتها ما يقرر هو إعطاءه، وحتى هذا الإفراج عن بعض الحقوق يعتبره تنازلاً ومنة وعطاء يستحق الثناء واللهم بالثناء.

يطاول مفهوم الدولة الأرض والشعب والثروات والحضارة والتاريخ الثقافي للأمة، كما يضم المؤسسات والأنظمة، . للحكومة المعاصرة معاييرها كمرجعية المواطنة والحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية واحترام القانون، وللدولة حكومة وسلطة يختارها الشعب، وعلى ذلك فالدولة للناس جميعاً، للفقراء والأغنياء، للصالحين والطالحين من الشعب، .

وهي التي تحافظ على استمرارية الأمة والوطن والقيم والهوية والكيان. أما الحكومة فمن المفترض أنها ممثلة لأكثرية من المواطنين أو فئة أو عدة فئات منهم، يتم اختيارها لمدة محددة اختياراً حرراً ديمقراطياً في ضوء برنامج شامل متعدد الجوانب.

. ويلتزم المواطنون عادة بنتائج هذا الاختيار الديمقراطي وبتداول السلطة، والأهم هو الالتزام بفصل السلطات، بحيث تصبح الحكومة منفذة لما يقرره مجلس الشعب المنتخب أو المجلس النيابي الممثل الحقيقي للشعب وما تقرره المؤسسات الدستورية الأخرى، وتقع الحكومة تحت رقابة السلطة والأحزاب ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني إضافة للمؤسسات التشريعية والقضائية أو ما في حكمها، .

وبالتالي فالحكومة أداة تطبيقية لمرحلة زمنية محددة وبرامج محددة يتم عند انتهاء مدتها انتخاب حكومة وسلطة جديدين، ولا تملك الحكومة من الدولة شيئاً، ولا تتجاوز مهمتها تنفيذ ما تراه المجالس الدستورية وما جاء في برنامجها، وإلا فإنها تخضع للمساءلة والمحاسبة.

في ضوء هذا فإن الجيش، والصحافة ووسائل الإعلام والثقافة الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني وما يشبهها، ليست ملكاً للحكومة بل ملك للدولة (أي للشعب)، فليس من مهمات الجيش مثلاً الاصطفاف مع فئة من الشعب ضد فئة أخرى تحت أي مبرر، لأن مهماته محددة وتقع تحت تصرف الدولة.

وعلى رأسها الدفاع عن التراب الوطني، والحفاظ على وحدة البلاد والأمة، والمساعدة في مواجهة الكوارث أو الجوانح التي تطاول الشعب أو الدولة، ولا يحق للحكومة أن توظفه ليدعم سلطتها أو تستقوي به ضد فئة معارضة لها أو تيار معارض، .

وليس من مهمته أن ينفذ أوامر حكومية فئوية أو مطالب لا تهم الشعب كله، أو لا تعود للأمة أو الدولة كلها، لأنه ليس جزءاً من جهاز الحكومة ولا أداة بيدها تستخدمها لتأديب الشعب أو لفرض أمر عليه، .

ولعل هذا هو السبب الذي يجعل الجيوش محترمة من شعوبها في جميع دول العالم، فكل فرد من هذه الشعوب سواء كان موالياً للحكومة أم معارضًا لها يعتقد بحق أن الجيش جيشه، فهو جيش الشعب والأمة والدولة وليس جيش الحكومة.

الأمر نفسه يتعلق أيضاً بوسائل الصحافة والإعلام الرسمية في هذه البلدان، فهي بدورها ملك للدولة لا للحكومة ولا للسلطة، وليس من مهماتها أن تلهم بالثناء على إنجازات الحكومة ونجاحاتها في كل مناسبة، بل تقع عليها مسؤولية نقل المعلومات والمعارف

والأراء والحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد وخارجها والمشاركة الجدية والمسئولة في تشكيل الوعي .

إضافة إلى فتح منابرها للأراء والأفكار الموالية والمعارضة، فضلاً عن مراقبة الحكومة وممارساتها والإشارة إلى نجاحاتها وإخفاقاتها، وطرح قضايا المجتمع السلبية والإيجابية على الحوار والنقاش للنهوض بالوعي الشعبي، والمساهمة في بناء وعي شامل وثقافة صحية للمجتمع وأفراده.

لا يختلف حال منظمات المجتمع المدني عن حال الجيش والصحافة، فهي جميعها تكون غالباً محط حاولات من الحكومات للسيطرة عليها، سواء كانت حقوقية أم نسائية أم اجتماعية أم اقتصادية أم غير ذلك، رغم أن مهمتها الأساسية هي أن تلعب دوراً وسيطاً بين الحكومة والدولة، وبين السلطة والشعب.

إن ما جرى ويجري في بعض البلدان العربية منذ استقلالها وطوال عقود من ذلك، يختلف في الواقع عن هذه المفاهيم والقيم المعاصرة للدولة والحكومة، وللجيش والصحافة، ولمنظمات المجتمع المدني، فقد سيطرت معظم الحكومات في البلدان النامية على هذه المؤسسات جميعها وسخرتها لخدمتها .

واعتبرت نفسها أنها هي الدولة، (أنا الدولة والدولة أنا) واستباحت مال الدولة وثرواتها، ووظفت الصحافة والإعلام للإشادة بمنجزاتها، والجيش لقمع معارضيها، والقانون لإزالة ما يزعجها، وطوّعت الدستور والمؤسسات الدستورية لخدمة سلطتها، ولم تكن هذه الحكومات .

كما يجب أن تكون، أي مؤسسات تنفيذية مهمتها تنفيذ قرارات المؤسسات التشريعية، بل جعلت من نفسها مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية معًا، لها الحق بامتلاك كل شيء،

والتصرف بكل شيء، وتطويع كل شيء لخدمتها، كما نلمس ذلك جلياً في عديد من جمهورياتنا.

odat-h@scs-net.org
تعليقات
تعليقات

.comments powered by Disqus Please enable JavaScript to view the



•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

خدمة RSS لينك إنستجرام يوتوب توينر فيسبوك

- اتصل بنا
- أعلن معنا
- خدماتنا
- بيان الخصوصية



جميع الحقوق محفوظة © 2020 مؤسسة دبي للإعلام

